كيف تهدد الحرب الأهلية الدائرة في سوريا السلام الهش في لبنان ؟

ديفيد شينكر

بعد مرور ثلاث سنوات على الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، أصبحت الجارة لبنان في حال يُرثى لها. فخلال العام الماضي وبينما كان الجهاديون اللبنانيون من المسلمين السنة ونظراؤهم في ميليشيا «حزب الله» الشيعية يقاتلون بعضهم البعض في سوريا، تم تفجير ما لا يقل عن 16 سيارة مفخخة في لبنان، وحدث ذلك في الأحياء الشيعية والسنية على حد سواء. وفي كانون الأول/ديسمبر اغتيل أيضا سياسي سني بارز. وفي الوقت نفسه، نزح إلى لبنان ما يزيد عن مليون لاجئ – معظمهم من السنة – من سوريا، مما زاد من عدد سكان لبنان بأكثر من 20 في المائة وقوّض التوازن الطائفي الحساس في البلاد.

وتبدو لبنان مرة أخرى مندفعة نحو عدم الاستقرار بعد مرور أقل من جيل على الحرب الأهلية التي دارت هناك لمدة 15 عاما وحصدت حياة ما يقرب من 200.000 شخص. ويقول كثيرون إنه لولا القوات المسلحة اللبنانية لكانت الدولة تسبح بالفعل في بحر من الفوضى. وليس من الواضح إلى متى سيستطيع الجيش لعب هذا الدور الهام.

ويُنظر إلى الجيش عموماً باعتباره منقذاً للوطن، وهو حصن لا غنى عنه ضد استئناف الحرب الأهلية. وفي السنوات الأخيرة، نشر قواته في جميع أنحاء لبنان، حيث أقام نقاط تفتيش عند خطوط الصدع الطائفي ووقف كحاجز وفاصل بين الفصائل المتصارعة. وفي مسار أدائه لمهمته، تعرض للهب النيران المتبادلة بين السنة والشيعة، بل أصبح هدفاً للسيارات المفخخة.

والجيش، بخلاف غيره من المؤسسات الحكومية محدودة التفكير، هو المؤسسة «الوطنية» الوحيدة المتكاملة بحق التي تؤدي مهامها كما ينبغي. فهو يتسم بالتفرد من ناحية تكوينه لأنه يعكس التركيبة السكانية المتنوعة للبنان – دولة ذات سبع عشرة طائفة دينية معترف بها. والأهم من ذلك، وعلى النقيض من أجهزة الأمن العام التي يهيمن عليها الشيعة وقوات الأمن الداخلي التي تخضع لسيطرة السنة، نجد أن الجيش غير منحاز ظاهريا إلى أي من التيارين، الأمر الذي يكفل له دعما شعبيا واسعا.

بيد، بدأ التصور العام عن حيادية الجيش يتحول في الآونة الأخيرة، بما يهدد مكانة هذه المؤسسة وربما تماسكها التنظيمي أيضا.

فعلى مدار العقدين الماضيين، كانت مهمة الجيش الأساسية تتمثل في دوره الذي لا خلاف عليه في حماية معسكرات اللاجئين الفلسطينيين العشرة في لبنان – وفي مناسبات نادرة محاربة الجماعات المحلية التابعة لـ تنظيم «القاعدة» أيضا. ومع احتفاظ «حزب الله» بترسانته الضخمة من الأسلحة خارج سيطرة الدولة، لم يقم الجيش أبدا بمجابهة هذه المنظمة خوفا من أن يؤدي ذلك التوجه السياسي الحساس إلى قيام تصدع بين صفوفه على أسس طائفية.

لكن امتداد الحرب في سوريا قد عقّد من المبدأ التقليدي للجيش القائم على عدم التدخل في شؤون «حزب الله». وقد أثار دعم الميليشيات الشيعية العسكري للنظام السوري غضب الفصيل السني اللبناني الذي يتعرض للكبت منذ زمن بعيد، وهناك دلائل على أن هذا المجتمع الأخير آخذ في التطرف. وفي الوقت نفسه، تشير التقارير إلى أن مئات المتشددين السنة المسلحين، وبعضهم تابعين لـ تنظيم «القاعدة»، قد عبروا إلى لبنان من سوريا.

والمشكلة هي أنه بينما يواصل الجيش بدأب تحاشي معاداة «حزب الله»، إلا أنه يتبع موقفاً تزداد حدته العدائية تجاه المقاتلين السُنة. وهذا التوجه يدفع العديد من السنة اللبنانيين إلى استنتاج أن الجيش لم يعد محايدا. ومن السهل أن نرى كيف توصلوا إلى هذا الاستنتاج.

لننظر مثلاً إلى المعركة التي استُخدمت فيها أسلحة نارية بين الجيش والداعية السلفي السني أحمد الأسير وأنصاره في صيدا في يونيو 2013. فقد قتل نحو أربع وعشرين جندياً من الجيش. والأسير، أحد المؤيدين للإنتفاضة السورية ومنتقد صريح لـ«حزب الله»، لم يُعن بالهزيمة في النهاية إلا بعد شن هجوم عسكري منسق بين «حزب الله» والجيش.

وبالإضافة إلى التعاون العملياتي للجيش مع «حزب الله»، أدت حملة الاعتقالات وعمليات إطلاق النار التي قام بها الجيش واستهدفت السنة – بما في ذلك زعماء دينيين – يُزعم أنهم يقدمون المساعدات للثوار السوريين إلى إثارة حفيظة المجتمع. ففي كانون الثاني/يناير وحده، اعتقل الجيش ما لا يقل عن 12 من المسلحين السنة وأطلق النار وقتل اثنين آخرين. وبعيدا عن ذلك، تُوفي في وقت لاحق أحد السنة المرتبطين بهجوم السيارة المفخخة الذي شنته «القاعدة» على السفارة الإيرانية في بيروت قبل ذلك بشهرين. وقد فارق الحياة في الحجز العسكري وقيل إن سبب وفاته هو فشل كلوي. ولم يُبلغ عن وجود شيعة محتجزين خلال الفترة نفسها.

ويقيناً، لا تلقى «القاعدة» قبولاً إلا من قلة قليلة من بين غالبية السنة اللبنانيين. ولكن الاستياء السني يزداد من الحصانة التي يتمتع بها «حزب الله». فقد قال النائب السني مصطفى علوش مؤخراً «عندما يُطبق القانون فقط على جانب واحد، تتولد المظالم». وبتعبيره عن أسفه قال، «ما يشعر به الشارع السني هو أن هناك تغاض تجاه «حزب الله» وحدّة تجاه الجانب الآخر».

ومع تصاعد الخسائر البشرية في كل من سوريا ولبنان، يبدو أن هذا الإحساس آخذ في الازدياد. ففي الشهر الماضي، أصدرت «جبهة النصرة» – الفرع اللبناني المتصل بـ تنظيم «القاعدة» في سوريا – بيانان دعت فيهما السنة إلى ترك «الجيش الذي يتحكم فيه «حزب الله»». وزعمت أن الجيش «أصبح أداة في يد المشروع الشيعي». وأضافت «النصرة» في بيانيها «إذا نظرتم إلى السجناء، فسوف تعرفون أنهم جميعا من السنة...فهل يلقى أحد القبض على شيعي لمشاركته في القتال في سوريا؟»

ولم نقف بعد على مدى تأثير إعلان «جبهة النصرة» على حوالي 30 في المائة من المجندين السنة في الجيش. ومع ذلك، إذا استمرت وجهة النظر القائلة بأن الجيش يحابي «حزب الله» من خلال استهدافه المقاتلين السُنة، فلا ريب أن الولاءات الطائفية سوف تؤثر في النهاية على معنويات الجنود، إن ليس على قواعد سلوكهم وانضباطهم.

وحاليا، هناك القليل من العلامات الواضحة التي تفيد بأن الجيش يتصدع. ولكن إذا لم تلح في الأفق نهاية لطريق الحرب في سوريا، فإن احتمال تدهور الجيش وفقدانه لمصداقيته تثير المخاوف وتبعث على القلق. ففي عام 1975 وقبل وقت معتبر من وصول مستويات العداء بين السنة والشيعة إلى ما هي عليه الآن، لم يستطع الجيش منع الحرب الأهلية أو احتوائها. وفي ظل الضغوط التي واجهها، لم يكن له دور في وقف الصراع. أما اليوم ومع تفاقم التوترات في لبنان، يصعب وبشكل متزايد أن نتخيل مساراً مختلفاً للقوات المسلحة اللبنانية.

عن «معهد واشنطن».
. وديفيد شينكر هو مدير برنامج السياسية العربية بالمعهد

تيه الوضع العربي

ياسر الزعاترة

في وقت يبدو المشهد الدولي في وضع تعددية قطبية يمنح فرصة للقوى الراغبة في التحرر من القيود الأميركية أن تتحرك في ذلك الاتجاه دون كثير عناء، يبدو الوضع العربي في حالة تيه استثنائي، ربما لم يسبق لها مثيل خلال العقود الأخيرة.

وحين تصيب حالة الشرذمة آخر صيغة وحدوية في العالم العربي «مجلس التعاون الخليجي»، فإن ذلك يعني أن الوضع ماض في اتجاه أكثر سوءا بمرور الوقت، خلافا لما يُفترض أن يكون عليه الحال.

خلال الألفية الجديدة فقد العرب الدور والحضور المصري، وذلك منذ أن قرر حسني مبارك توريث الحكم لنجله جمال، الأمر الذي فرض عليه تقديم استحقاقات سياسية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، في حين كان عمر سليمان يسابق سيده على تقديم خدمات أفضل كأوراق اعتماد في سياق طموحه للرئاسة.

وتبدى ذلك بشكل أكثر وضوحا في هيمنته على الملف الفلسطيني، وتحريكه منذ العام 2003 في الاتجاه الذي يخدم التوجهات الصهيونية، بدءا باغتيال عرفات والسكوت عن الجريمة، وليس انتهاء بتمرير السلطة إلى من تآمروا عليه، وبعد ذلك تأكيد الوضع الذي تريده تل أبيب ممثلا في تثبيت وضع سلطة تحت الاحتلال تمعن في التنسيق الأمني وتعوّل على المفاوضات ولا شيء سواها.

وبينما كانت الثورة المصرية تقدم للعرب بشرى باستعادة مصر حرة يمكنها أن تقود قاطرة العرب نحو مسار يعزز حضورهم في المشهد الدولي والإقليمي، جاءت المؤامرة على الثورة، لا لتهيل التراب على ذلك الحلم وحسب، بل أيضا لتدفع المشهد خطوات أكبر إلى الوراء تجعله أسوأ من أيام مبارك نفسه، كما بدأ يتأكد الآن في ظل رئاسة السيسي المقبلة، وما تصنعه من دولة بوليسية واضحة المعالم لا يماري فيها عاقل.

للانقلاب في مصر استحقاقان أساسيان لا يمكن تجاهلهما بأي حال من الأحوال، الأول هو منح قيادة الوضع العربي للسعودية ومن يدورون في فلكها، وثانيهما الاستجابة للشروط الأميركية، والأهم لمتطلبات الكيان الصهيوني الذي يمكن القول إنه الراعي الأكبر للانقلاب، ومقاول تسويقه دوليا.

في السياق الثاني يمكن القول إن السيسي سيفعل أسوأ مما فعل مبارك حين أراد التوريث، فهو هنا، ومن أجل تمرير دولة بوليسية بثوب ديمقراطي، لا بد له أن يدفع لأميركا وللكيان الصهيوني من جيب الحضور المصري في القضايا العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية، وسيترجم ذلك في سياق المفاوضات بين السلطة والفلسطينيين من جهة، وفي سياق التآمر على قطاع غزة من جهة أخرى.

ولا شك أن قيام نتنياهو بمهمة المسوّق الأول والأكبر للانقلاب في الأوساط الدولية لا يمكن أن يكون بلا ثمن، وهو ثمن بدأ يظهر واضحا في كل الأحوال، بما في ذلك دعم دحلان ضد عباس، وآخره الإبقاء عليه في المشهد الفلسطيني رغم أنف قيادة فتح والسلطة، وبالطبع لأن ذلك مطلب إسرائيلي كجزء من تهديد أحدهما بالآخر، من دون أن يعني ذلك تفضيل أي منهما من ناحية الخيارات السياسية المتعلقة بمستقبل القضية ككل.

في السياق الأول، فإن قيادة السعودية بمساعدة الإمارات للوضع العربي إنما تعني وضعا مقلوبا إلى حد كبير، وإن يكن طبيعيا في ظل تمويلهما للانقلاب وانشغال قيادته بوضعها الداخلي، ولعل ذلك هو السبب خلف غياب مصر عن الملفات الساخنة في المنطقة، وفي مقدمتها الملف السوري.

وإذا قيل إن ذلك وضع مؤقت ريثما يستقر وضع الانقلاب، فإن الأمر لن يكون كذلك على الأرجح، لأن وضع مصر لن يستقر تماما في الأفق القريب، وبالطبع لأن من عاشوا تجربة الحرية بعد ثورة يناير لن يقبلوا بوضع الدولة البوليسية الجديد الذي يستعيد ما هو أسوأ بكثير من حقبة مبارك، فسادا واستبدادا، مما يعني استمرار الحراك الشعبي بهذا القدر أو ذاك، ومعه استمرار القمع الذي سيُدفع من أجل السكوت عنه من جيب القضايا العربية، وفي مقدمتها فلسطين كما أشرت من قبل.

وفي حين ينبغي أن تقود الدولتان «السعودية والإمارات» الوضع العربي في اتجاه تعميق أواصر الوحدة، إلى جانب مواجهة التمدد الإيراني، يبدو الأمر مقلوبا، والسبب هو أن أولويتهما ممثلة في مطاردة ربيع العرب والإسلام السياسي لا تزال تستنزف قواهما، وتصرفهما عن مواجهة إيران، بل ربما دفعت إلى اللقاء معها في بعض الملفات، كما هو حال الملف اليمني الذي التقيا معها فيه على دعم الحوثيين لأجل حصار تيار الإصلاح «الإخواني»، فضلا عن إرادة إفشال تجربة الثورة اليمنية كجزء من تيار الثورات العربية، ناهيك عن حقيقة أن إبقاء اليمن ضعيفا يشكل إستراتيجية دائمة للمملكة من الأصل خشية المنافسة في محور الجزيرة والخليج.

لأجل ذلك لم تشتبك الدولتان مع ربيع العرب، ومع الإسلام السياسي وحسب، بل اشتبكتا أيضا مع كل من يفكر في اتخاذ موقف مختلف، وما جرى من سحب للسفراء من قطر، وتهديدها بعقوبات بسبب سياستها الخارجية، فضلا عن تصنيف الإخوان كجماعة إرهابية، ليس سوى جزء من التداعيات التي ترتبت على تبني تلك الأولوية.

أما الملف الآخر الذي صار نزيفا مستمرا بسبب تلك الأولوية البائسة، فهو الملف السوري الذي دخل في نزيف أعنف، إذ إن الاشتباك مع قطر، وكذلك مع تركيا، إنما يعني تشتيت جبهة الثوار بشكل لافت، الثوار الذين يواجهون جبهة متماسكة تقودها إيران، ولو تم التفاهم بين الدول الثلاث «تركيا والسعودية وقطر» على سياسة موحدة في سوريا لكان بالإمكان فرض ميزان قوى جديد على الأرض، لربما دفع إيران إلى قبول حل سياسي يرضي الشعب السوري.

دعك هنا مما ذكرنا في البداية عن ما يقدمه المشهد الدولي «التعددي» من فرص تمنح العرب إمكانية التماسك واتخاذ مواقف وحدوية وقوية، وتنويع الخيارات مع القوى الدولية، الأمر الذي تفشله حالة الشرذمة الراهنة، التي لا يفسرها سوى شيء واحد هو رفض تلك الأنظمة لفكرة الإصلاح السياسي وتجديفها عكس تيار التاريخ، مع أن الأمر لا يستحق منها كل ذلك، بخاصة أنها ستضطر إلى ما هو أسوأ بالنسبة إليها كلما تلكأت في الاستجابة لمطالب الجماهير.

عن «الجزيرة نت»

ما الذي تظهره الانتخابات التركية ؟

آيلين كوجامان

سقطت القضية السورية من أجندة الأعمال مؤقتا، وحل بدلا منها الحظر المشين الذي فرضته الحكومة على موقع «تويتر» والانتخابات المحلية، في أسبوع مزدحم بالأحداث في تركيا. وأثناء كتابة هذه السطور أصدرت محكمة تركية حكمها برفع الحظر على «تويتر».

لكن تركيا قضت جل الأسبوع الماضي تتحدث عن الانتخابات، التي أظهرت نتائجها غير الرسمية تحقيق حزب العدالة والتنمية انتصارا كاسحا بفوزه بنسبة 45 في المئة من الأصوات، وبلغت نسبة الإقبال على التصويت 89.1 في المئة، وهو ما لم يحدث من قبل.

وقد حاول كثيرون تفسير السبب وراء فوز حزب العدالة والتنمية للمرة الثانية بالانتخابات، لكني هنا لن أتعرض لأسباب فوز الحزب، بل سأتحدث عن المناطق التي مني فيها الحزب بالهزيمة، والتي يمكننا تقسيمها إلى ثلاث مناطق.

أولى هذه المناطق غرب تركيا التي تمثلها المدن الساحلية، والتي لم يتمكن مرشحو العدالة والتنمية من الفوز فيها، ناهيك بأنها لم تصوت على الإطلاق لحكومة خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، فما السبب في ذلك؟

تضم جغرافية تركيا ثقافات ديموغرافية مختلفة، فمفهوم الأقاليم الغربية للحرية يختلف عن نظيره في الأقاليم الشرقية. ونظرا لأن المناطق الغربية مدن ساحلية سياحية، فهي أكثر ليبرالية وأكثر قربا من الثقافة الأوروبية.

إضافة إلى ذلك، كان رد فعل المدن الساحلية تجاه الحظر مختلفا عن نظيره في المدن التركية الأخرى، فهم يفضلون الحرية في كل ما يتعلق بالترفية والأزياء ونمط الحياة، ومن ثم فإن أي محاولة للقمع تثير قلقهم أكثر أي شخص آخر.

ولم يتمكن حزب العدالة والتنمية من النفاذ إلى المدن الساحلية، لا لأنه حزب يقوم على أساس ديني، بل إن السبب في ذلك يعود إلى فشل الحزب في تقديم انطباع بأنه ليبرالي وعصري، ولا يميل إلى ممارسة الحظر. وقد اجتمع قادة حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات للإجابة عن السؤال: لماذا لم يصوت أبناء هذه المدن لصالح مرشحينا، رغم عدم تدخلنا في حياتهم الخاصة؟ الجواب هو أنه حتى وإن لم يكن هناك أي تدخل، فإن الانطباع العام الذي تشكل لدى هؤلاء الناس عن حزب العدالة والتنمية يخيفهم، فهم يتصورون أن الحزب تهيمن عليه عقلية محافظة وقمعية تؤيد فرض الحظر، ويعتقدون أن الحكومة تتحدث إلى قاعدة أكثر تحفظا، وليس إليهم. ورغم ترديد رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان في كل مناسبة: «كل من ترتدي الحجاب هي أختي»، فإنهم لم يشعروا بذلك عمليا.

إن الحكومة بحاجة الآن إلى سياسة ليبرالية منفتحة، تعترف بحرية وثقافة المدن الساحلية، سياسة لن تحاول إقصاءهم، وتؤكد أهمية الفن والعلوم والمرأة. يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الحظر والمنع أو حتى الكلمات التي ترتبط بها يفهم منها أنها قمع وتشكل مبعثا على القلق.

وفي الشرق، فاز حزب السلام والديمقراطية، المعروف بتبنيه لهويته الكردية، بغالبية أصوات جنوب شرق تركيا. حزب السلام والديمقراطية حزب ديمقراطي ومن الطبيعي أن يفوز في مختلف انتخابات رؤساء البلديات، لكن غير الطبيعي هو أن يدعم حزب العمال الكردستاني، مشكلة تركيا على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، حزب السلام والديمقراطية، وأن يفوز الحزب في المدن التي كانت أهدافا لحزب العمال الكردستاني من قبل.

كانت نهاية الصراع في البلاد في أعقاب عملية السلام التي بدأتها الحكومة قبل عام أسعدت كل الأتراك، بيد أن حزب العمال الكردستاني غير من تكتيكاته اليوم بهدف الانفصال بجنوب شرقي تركيا عن الدولة، لا من خلال حرب عصابات، بل ببناء قلاع له في الداخل. فالضغوط التي مارسها حزب العمال الكردستاني والتقارير التي روى فيها الأفراد شهادات عن إجبارهم على التصويت علنا للحزب في هذه المناطق في الانتخابات يدل على استمرار وجود تهديد غير عادي هناك. يجب علينا أيضا أن نتذكر أنه باستثناء حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية لم يتمكن حزب آخر من الذهاب إلى تلك المناطق أو القيام بمسيرات انتخابية لأسباب تتعلق بالسلامة البدنية.

يبدو أن المخطط الآن هو فصل الجنوب الشرقي عن تركيا باستخدام وسائل وأموال الحكومة التركية، وتسليم البلديات للمتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني، من خلال إجبار السكان المحليين والمشاركة في الدعاية الشيوعية. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية مساعي لتعويد الشعب التركي على فكرة اللامركزية، باستخدام عبارات منمقة وحديث ضمني عن الحكم الذاتي. إنهم يحاولون التلاعب بالأفكار باستخدام مصطلحات من شأنها ألا تثير انتقادات واسعة النطاق، مثل «الحكم الذاتي الديمقراطي» و«الكانتونات». والهدف منها هو إضفاء الشرعية على حزب العمال الكردستاني تدريجيا في أعين الناس، وإشاعة انطباع بأن الحكومة في أنقرة هزمت. والهدف من ذلك على مستوى الأفراد حصول الحزب الذي يستخدم التهديد والبنادق على مزيد من الدعم، والهدف على مستوى المنطقة هو الوصول إلى نقطة الانفصال عن تركيا.

الانفصال يعني دائما السخط، لكن فكرة أن تنفصل منطقة تشكل جزءا من بلدك، لتخضع لسيطرة منظمة انفصالية، هي أمر يثير الفزع. لقد عانى الشعب الكردي من سياسات الاستيعاب التي فرضتها النخبة المتغطرسة المعروفة باسم «الأتراك البيض»، ثم اضطروا إلى مواجهة آفة الإرهاب. ولقد كشفت خريطة الانتخابات بشكل واضح عن نيات حزب العمال الكردستاني، وهذا هو الخطر الأكبر الذي تواجهه تركيا الآن.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية